

وقال آخرون من علماء السكونة : نعتقد بثلاثة يتولاها أحدهم يرضى الإثنين، ليكونوا حاكماً وشاهدين .

كما يصح عقد النكاح بولي وشاهدين .

وقالت طائفة أخرى : نعتقد بواحد ، لأن أبا العباس قال لعللى رضوان الله عنهما : امدد يدك أبابيك فيقول الناس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم بايع ابن عمه ، فلا يختلف عليك إثنان .
ولأنه حكم واحد . وحكم واحد نافذ .

وليس يخفى أن هذه الأقوال جميعها تبدأ من أن عملية اختيار رئيس الدولة إنما هي كعملية أى عقد من العقود ، وأنها ليست من أعمال المواطنة التى تحتم على المواطنين جميعاً أن يمارسوا حقهم الإنسانى الثابت لهم ، فى اختيار رئيس الدولة .

وليس يخفى أيضاً أن هذه الأقوال جميعها تفتح للأقلية — أية أقلية قوية تفتقر الفرصة — التحكم فى الأغلبية . وهذا من المواقف التى تدفع إلى الفتن والثورات . وتجعل أمور السلطة الرئاسية غير مستقرة .

إن الدساتير الحديثة تجعل حق اختيار رئيس الدولة حقاً ثابتاً لكل المواطنين من الذكور والإناث على حد سواء .

كما تجعل اختيار رئيس الدولة متوقفاً إلى حد كبير على حصوله على الأكثرية فى عدد الأصوات .

إن ذلك هو الذى يؤكد حق الأكثرية ، وهو الذى يضمن الاستقرار فى نظام الحكم ، وهو الذى يجعل خروج الأقلية على الأكثرية فتنة بعيدة الوقوع .